### تستهدف تعزيز الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة في القطاع المصرفي

# «مصارف الكويت» يشكل لجنة جديدة لدفع عجلة التمويل المستدام في البلاد

## الحساوي: النهج الاستباقي للاتحاد يضمن بقاء الصناعة المصرفية المحلية في طليعة أفضل الممارسات العالمية

صرح الدكتور حمد الحساوي الأمين العام لاتحاد مصارف الكويت أنه مع تزايد المخاوف العالمية بشأن التغيرات المناخية، وعدم المساواة الاجتماعية، وحوكمة الشركات، أصبحت الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) ضرورة ملحة للمؤسسات المالية في جميع أنحاء العالم. وإدراكًا لأهمية التمويل المستدام، اتخذ اتحاد مصارف الكويت خطوة استباقية نحو إنشاء لجنة جديدة ضمن لجان الاتحاد النوعية المتخصصة تعنى بالتركيز على معايير الاستدامة البيئة والاجتماعية وحوكمة الشركات في القطاع المصرفي في البلاد. وتوضح هذه الخطوة التزام اتحاد مصارف الكويت بالممارسات المصرفية المسؤولة والمستدامة في الكويت. الجدير بالذكر أن تبني المؤسسات المالية لممارسات الاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة لا يتوافق مع المعايير العالمية فحسب؛ بل يعزز أيضاً من ثقة أصحاب المصلحة، ويعمل على جذب المستثمرين المسؤولين، ويعزز من سمعة البنوك.علاوة على ذلك، فإن دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في العمليات المصرفية يساهم في تخفيف المخاطر، وتعزيز الاستدامة طويلة الأجل، وخلق القيمة لكل من المجتمع والمساهمين والاقتصاد الوطني بشكل عام.

وأضاف الحساوي انه إدراكاً للتأثير الكبير الذي يمكن أن تحدثه المؤسسات المالية وخاصة البنوك على البيئة والمجتمع، جاء أهمية إنشاء تلك اللجنة لضمان الالتزام بمعايير الاستدامة في إستراتيجيات البنوك وعملياتها اليومية بما يهدف إلى التأثير بشكل إيجابي على المجتمع ودفع النمو المستدام بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية.وتشمل الأهداف الأساسية للجنة عدة مجالات رئيسية منها:

– التوعية والتعلم: حيث ستركز اللجنة على رفع مستوى الوعي حول مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة بين البنوك الأعضاء والمصرفيين المعنيين، مما سيضمن مستوى دراية جيدة بممارسات التمويل المستدام وأهميته.

– التطوير: ستعمل اللجنة على إنشاء إطار شامل للممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة، يتماشى مع المعايير الدولية ومصمم خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحددة للقطاع المصرفي في الكويت. سيكون هذا الإطار بمثابة دليل توجيهي للبنوك لتقييم ممارساتها الحالية ودمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية والحوكمة في سياساتها واستراتيجياتها.

– إعداد التقارير والإفصاحات: تعتبر الشفافية أمر حيوي في تعزيز ممارسات التمويل المستدام. ستقوم اللجنة بوضع مبادئ توجيهية وأطر إعداد التقارير لتسهيل إعداد التقارير الدقيقة والموحدة المتعلقة بالحوكمة البيئية والاجتماعية والحوكمة بين البنوك الأعضاء. وستمكن مثل هذه التقارير أصحاب المصلحة من تقييم أداء البنوك في المجالات البيئية والاجتماعية والحوكمة واتخاذ قرارات مستنيرة بشأن خياراتهم الاستثمارية.

– التعاون والشراكة: ستسعى اللجنة إلى التعاون مع الهيئات التنظيمية ومراكز الفكر وخبراء الصناعة، للاستفادة من خبراتهم وتعزيز الممارسات المستدامة. وسيساهم نهج الشراكة في نمو وتطوير الثقافة المصرفية المسؤولة في الكويت، مع تعزيز الابتكار وتبادل أفضل الممارسات.وأكد الحساوي أن دمج المعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) في القطاع المصرفي، مع تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والوعي، يمهد الطريق لنظام مالي أكثر استدامة وشمولية ومرونة يساهم بشكل إيجابي في النمو الاقتصادي للبلاد. وفي حين أن الرحلة نحو التمويل المستدام قد تفرض بعض التحديات، إلا أن النهج الاستباقي الذي يتبعه الاتحاد يضمن بقاء الصناعة المصرفية في الكويت في طليعة أفضل الممارسات العالمية.

واختتم الحساوي مؤكداً على أنه في ظل تزايد المخاوف العالمية بشأن الاستدامة، يمثل إنشاء لجنة متخصصة لمعايير الاستدامة خطوة محورية لدمج ممارسات التمويل المستدام في القطاع المصرفي الكويتي، وأن اللجنة ستقوم بقيادة الممارسات المصرفية المسؤولة، مما يعود بالنفع على الصناعة المصرفية والمجتمع. ولا شك أن المبادرات الإستراتيجية للجنة ستساهم في تعزيز سمعة القطاع المصرفي، وجذب المستثمرين المسؤولين، وتعزيز الاستدامة طويلة الأجل في المشهد المالي في الكويت.

حمد الحساوي

# اللوغاني: «أوابك» نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل العربي المشترك

قال الأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) جمال اللوغاني إن إنشاء المنظمة يعتبر نقطة تحول جوهرية في مسيرة العمل العربي المشترك مؤكدا حرصها على التعاون بين الدول الأعضاء لتحقيق المصالح والمنافع الاقتصادية المشتركة.

وأضاف اللوغاني في تصريح صحافي بمناسبة الذكرى الـ56 لإنشاء المنظمة أن هدف (أوابك) الرئيسي هو تعاون الدول الأعضاء في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق أوثق العلاقات فيما بينها في هذاالمجال وتقرير الوسائل والسبل للمحافظة على مصالح أعضائها المشروعة في هذه الصناعة منفردين ومجتمعين.

وذكر أن (أوابك) تهدف إلى توحيد الجهود لتأمين وصول البترول إلى أسواق استهلاكه بشروط عادلة ومعقولة وتوفيرالظروف الملائمة لرأس المال والخبرة المستثمرين في صناعة البترول في الدول الأعضاء.

وأضاف أن (أوابك) أنشأت مجموعة من الشركات المنبثقة عن الدول الأعضاء في المنظمة إذ ساهمت الشركات العربية المنبثقة بصورة فاعلة في تعزيز مسيرة الصناعة البترولية العربية من خلال ما نفذته أو مولته من مشاريع بترولية استفادت منها معظم الدول العربية الأعضاء وغير الأعضاء على حد سواء.

وشدد على حرص الأمانة العامة للمنظمة على متابعة كل التطورات الجارية في الصناعة البترولية العالمية مشيرا إلى قيامها برصد انعكاساتها على اقتصادات الدول الأعضاء من خلال ما تقوم به من دراسات فنية واقتصادية في هذا الشأن.

وأفاد اللوغاني بأنه مع تطور صناعة الطاقة وتزايد الاهتمام بالطاقة المتجددة والنظيفة واستحداث كثير من التشريعات البيئية الصارمة أصدر مجلس وزراء المنظمة قرارا في ديسمبر 2022 بشأن مراجعة وتطوير نشاطات المنظمة وأهدافها لتتماشى مع ما يحدث من تطورات على صعيد الصناعة وتكنولوجيا إنتاج الطاقة والتشريعات البيئية ولتتمكن من لعب دور أكبر وأكثر فاعلية وفق رسالة ورؤية عصرية أكثر شمولا وقدرة على مواجهة التحديات.

وثمن ما تقدمه الدول الأعضاء من دعم كبير لأعمال المنظمة مما مكنها من أداء رسالتها على الوجه الأكمل خلال مسيرة عملها السابقة علاوة على دعمها غير المحدود حيال تحقيق توجهاتها المستقبلية لتكون منظمة عربية مهتمة بجميع مصادر الطاقة معربا عن الشكر لدولة الكويت التي تحتضن المقر الدائم للمنظمة على أراضيها على مدى أكثر من خمسة عقود.

ويصادف يوم التاسع من يناير الذكرى الـ56 لإنشاء منظمة (أوابك) في عام 1968 بموجب الاتفاقية التي أبرمت في مدينة بيروت بين كل من المملكة العربية السعودية ودولةالكويت وليبيا (المملكة الليبية آنذاك) بشأن انشاء منظمة عربية اقليمية متخصصة ذات طابع دولي واختيرت مدينةالكويت مقرا دائما لها.

وتوسعت عضوية المنظمة في عام 1970 لتضم كلا من دولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ومملكةالبحرين والجمهورية الجزائرية وانضم اليها في عام 1972 كل من الجمهورية العربية السورية وجمهورية العراق وانضمت اليها جمهورية مصر العربية في عام 1973 وانضمت الجمهورية التونسية في عام 1982 وعلقت عضويتها في عام 1986.

جمال اللوغاني

### في صفقة بيع إستراتيجية عالية الربحية

# «جلف كابيتال» تتخارج من شركة «أمكان»

أعلنت شركة "جلف كابيتال"، إحدى أكبر شركات الملكية الخاصة التي تستثمر من منطقة دول مجلس التعاون الخليجي وحتى بقية الدول الآسيوية، اليوم أنها أكملت بنجاح بيع 100% من شركة "أمكان"، الموزع الحصري للعديد من أشهر العلامات التجارية العالمية للأغذية الرياضية في جميع أنحاء المنطقة العربية، وذلك إلى موزع إقليمي رائد للمنتجات الاستهلاكية يعمل في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا. تأتي هذه الصفقة الإستراتيجية العالية الربحية في أعقاب عملية تخارج ناجحة أخرى لشركة توزيع المواد الغذائية، "شيف ميدل إيست"، الشركة الرائدة في مجال توزيع المواد الغذائية في دول مجلس التعاون الخليجي، إلى شركة "ذي شيف ويرهاوس" المدرجة في بورصة ناسداك والمتخصصة في توزيع المواد الغذائية في جميع أنحاء أمريكا الشمالية.وكمستثمر متخصص في قطاعات معينة، استثمرت "جلف كابيتال" في "أمكان" في عام 2016 من خلال صندوق الاستحواذ الثالث الذي تديره، وهو "جي سي إكويتي بارتنرز III"، للانكشاف على سوق المكملات الغذائية الصحية والرياضية والمواد الغذائية السريعة النمو في دول مجلس التعاون الخليجي. هذا وقد نما سوق الأغذية الرياضية العالمي من 35.95 مليار دولار في عام 2022 إلى 39.56 مليار دولار في عام 2023 بمعدل نمو سنوي مركب (CAGR) يبلغ 10.1٪ وفقًا لشركة الأبحاث "ريسيرش آند ماركتس"، ومن المتوقع أن يبلغ حجم القطاع 58.29 مليار دولار في عام 2027 حيث سيستمر معدل النمو السنوي المركب البالغ 10.2٪ حتى ذلك الحين. وكذلك الأمر في منطقة الخليج حيث من المتوقع أن يستمر القطاع في النمو بمعدل سنوي يبلغ 20%، أي ضعف معدله العالمي. وتدفع هذا النمو الهائل في المنطقة عوامل عديدة منها زيادة عدد السكان، والتوسع المديني وزيادة عدد السكان في المدن، والمستوى العالي للشبكات التحتية للاتصالات، وارتفاع مستوى الدخل، وزيادة الوعي الصحي بين الناس واتجاههم المتزايد لتبني أسلوب حياة أكثر صحة وأخيرًا وليس آخرًا إدخال مكونات جديدة في منتجات الأغذية الرياضية.

خلال فترة تملك "جلف كابيتال"، تمكنت "أمكان" من زيادة إيراداتها وهامش الربح الإجمالي بأكثر من 50%. ولتحقيق هذه النتائج القوية، توسعت شركة "أمكان" جغرافيًا من خلال الاستفادة من وكالاتها الحصرية في المنطقة، وعمقت تواجدها في السوق من خلال الاستثمار في إدارة العمليات وأدوات التشغيل وقوّت عمليات التوزيع باستخدام أمثل لرأس المال العامل ومن خلال تحسين الشروط التجارية مع المتعاملين معها. علاوة على ذلك، استفادت شركة "أمكان" من معرفتها العميقة بمتعامليها وفهمها لمتطلباتهم وذلك لتقديم منتجات وعلامات تجارية جديدة والتي تشهد نموًا هائلاً في المبيعات. ويعد هذا الأداء المتميز بمثابة شهادة قوية على إمكانيات "جلف كابيتال" على إضافة تحسينات تشغيلية في شركاتها وعلى مهارة شركائها التشغيليين في الإشراف والتنفيذ وعلى قدرات مستشاريها المستقلين المتخصصين في قطاعاتهم والذين يساهمون في إضافة القيمة الفعلية خلال عمليات تنمية تلك الشركات.

وقال الدكتور كريم الصلح، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لشركة "جلف كابيتال": "كمستثمر متخصص في قطاعات معينة، جاء استثمارنا في 'أمكان' بعد دراسة اتجاهات السوق وتوجهات المستهلك، حيث يستمر هذان العنصران في دفع نمو القطاع الصحي بشكل عام في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وقد تمكن فريق 'أمكان'، بدعم من شركائنا التشغيليين، من تنفيذ خطة النمو التي وضعناها بشكل رائع وذلك لخلق القيمة المضافة مما سمح لشركة 'أمكان' بتعزيز وتوسيع مكانتها الرائدة في السوق في المنطقة مع التحسين المستمر لمقاييس التشغيل والربحية. نحن فخورون جدًا بالنمو الكبير الذي حققته 'أمكان' خلال فترة ملكية 'جلف كابيتال' وبالعائدات القوية التي قدمناها لمستثمرينا في صندوق الاستحواذ الثالث. أصبحت صفقات الاستحواذ التي نجريها، وهي شراء حصة استراتيجية مؤثرة والتركيز على التحسينات التشغيلية وتنمية الأرباح تليها عملية بيع ناجحة لمشتري استراتيجي إقليمي، مثالا رائعا على استراتيجية الاستثمار الفريدة لشركة 'جلف كابيتال' في منطقتنا السريعة النمو."واختتم محمد مدني، المدير العام في شركة "جلف كابيتال"، قائلاً: "يعد استثمار 'أمكان' مثالاً رائعًا آخر على استراتيجية 'جلف كابيتال' المتمثلة في الاستحواذ على حصة مؤثرة في شركة رائدة تعمل في قطاع عالي النمو، وتوسيع الأعمال إلى مناطق جغرافية جديدة، وإضافة مجموعات جديدة من المنتجات، وزيادة الأرباح قبل الفوائد والضرائب والإهلاك والاستهلاك (EBITDA) من خلال التحسينات التشغيلية. نحن سعداء للغاية بإغلاق صفقة البيع الناجحة هذه لمشتري إستراتيجي إقليمي، حيث نعتقد أن شركة 'أمكان' ستجد في مالكها الجديد الدعم المالي والخبرة التشغيلية وعمق الشبكة التي ستأخذها إلى آفاق جديدة. نود أن نشكر شريكنا على مر السنين، فراس عودة، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة 'أمكان'، وفريق إدارة 'أمكان' والمالك الجديد على جهودهم في إغلاق هذه الصفقة بنجاح ونتمنى لهم كل التوفيق في الفصل التالي من النمو."

# «شنايدر إلكتريك» تعين أمل الشاذلي رئيسة منطقة الخليج

أعلنت شنايدر إلكتريك، الشركة الرائدة عالمياً في التحول الرقمي لإدارة الطاقة والأتمتة، عن تعيين أمل الشاذلي رئيسة للشركة في منطقة الخليج.

وستقود الشاذلي من منصبها الجديد مسارات الابتكار والنمو في قطاع التحول الرقمي والاستدامة وإدارة الطاقة والأتمتة الصناعية باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في منطقة الخليج. وكانت الشاذلي قد شغلت سابقاً منصب نائب الرئيس لوحدة الطاقة الرقمية وبرمجيات إدارة الطاقة لدى "شنايدر إلكتريك" في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث قادت مبادرات الشركة في قطاعات البناء الذكي، والرعاية الصحية، والشبكات المصغرة. كما ساهمت في تعزيز الحلول التحوّلية الموفرة للطاقة.

وقالت الشاذلي: "يعد تمكين الكوادر والمهارات أحد أهم الأولويات الرئيسية لشنايدر إلكتريك في دولة الإمارات ومنطقة الخليج، يأتي ذلك من حرص الشركة الدائم والتزامها تجاه تطوير قدرات الأفراد وتحفيزهم على النمو والتطوير المستمر. وسنواصل التركيز على الاستثمار في أفضل المواهب المحلية واستقطاب الجيل الجديد من قادة المستقبل الذين سيقودون تقدمنا ويعززون مكانتنا كشريك رقمي مفضل لتحقيق الاستدامة والكفاءة".

وأكدت الشاذلي على أهمية شراكات شنايدر إلكتريك في تعزيز حضورها في المنطقة، مشددة على مواصلة توسيع التعاون مع العملاء والشركاء ومؤسسات القطاع الحكومي والأوساط الأكاديمية. وأضافت: "باعتبارنا شركة حريصة على إحداث الأثر الإيجابي، نعمل باستمرار مع شركائنا لتصميم وإطلاق مبادرات ذات أثر هادف وفعال وعلى مختلف الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية، وتتوافق مع كافة التطلعات المشتركة نحو تحقيق مستقبلٍ أكثر استدامة وازدهارا".

وعبّرت الشاذلي عن سعادتها بما ساهمت به من إنجازات مع الشركة على مدى 19 عاماً، حيث شاركت بشكل فاعل في تنمية قطاع الطاقة في أفريقيا وساهمت في تطويره لضمان الوصول العادل إلى طاقة آمنة وموثوقة ومستدامة، ودعم مبادئ الأمم المتحدة لتمكين المرأة في أفريقيا. وهي عضو في اللجنة التنفيذية لمؤسسة الطاقة المتجددة من أجل أفريقيا RES4Africa، التي تلتزم بدعم تحول الطاقة في القارة الأفريقية، وتحقيق الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة.

وعقب تعيين أمل الشاذلي في المنصب الجديد، سيتولى أحمد خشان، الرئيس السابق لشنايدر إلكتريك في منطقة الخليج، منصب نائب الرئيس الأول للاستراتيجية وتطوير الأعمال للعمليات الدولية في شنايدر إلكتريك في مناطق الشرق الأوسط وأفريقيا والهند وأمريكا الجنوبية والمحيط الهادئ.

أمل الشاذلي